الشركات الاميركية العديدة التي دخلت ميدان الصناعة والبحوث الذرية في الخمسينات، من ناحية أخرى. في العام ١٩٦٥، اعترف يهودي اميركي، كان مديراً لشركة تعمل في تجارة المواد النووية والمعدات، لرجال التحقيق الفيدرالي بأن حوالى ١٣٠ رطلاً من اليورانيوم المخصّب فقدت من مخازن الشركة منذ مدة، وهي كميّة كافية لانتاج ست قنابل ذرية على الاقل.

ان امتلاك اسرائيل للاسلحة الذرية اليوم لم يعد سراً من الاسرار، حيث قيل، وكتب، عن هذه الحقيقة الشيء الكثير في مختلف وسائل الاعلام الغربية. وليس من المستبعد، ابداً، ان تكون الحكومة الاسرائيلية، نفسها، قد سرّبت بعض المعلومات عن قدراتها النووية، على الرغم من انكار المسؤولين حتى الآن.

بعد حرب العام ١٩٧٣، اقترح موشي دايان على حكومته ان تعلن، رسمياً، عن سياستها النووية، بدلاً من التكتّم على حقيقة امتلاكها للسلاح النووي، وذلك أملاً في ان يكون الاعلان الرسمي رادعاً للعرب عن شنّ هجوم جديد عليها في المستقبل. وبرّر دايان اقتراحه بأن اسرائيل تنفق ٣٠ بالمئة من اجمالي دخلها القومي على احتياجاتها الدفاعية، ممّا أدّى الى التدهور الاقتصادي الخطير الذي تعاني منه البلاد. وأضاف ان القنبلة المخزونة في «القبو» لم تردع العرب من هجومهم المباغت في حرب العام ١٩٧٣، الذي كاد ان يلحق باسرائيل هزيمة عسكرية. ولهذا، فقد رأى ان اعلان اسرائيل عن سياسة «الخيار النووي» سيوفّر على اسرائيل اموالاً طائلة تنفق، حالياً، على الاسلحة التقليدية، كما يمكن ان يكون رادعاً حقيقياً ومؤثراً، بالنسبة الى العرب.

في العام ١٩٧٠، توصّل علماء الذرة في اسرائيل الى استنباط طريقة جديدة لتخصيب اليورانيوم الخام بواسطة اشعة ليزر، واصبح في امكانهم الاكتفاء بالحصول على اليورانيوم الخام لتحويله، في مفاعل ديمونه، الى يورانيوم مخصّب، لاستعماله في انتاج الاسلحة الذرية. ومن هنا بدأت مرحلة جديدة من مراحل العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا، حيث قام فيما بينهما تعاون وثيق، وشامل، في ميدان الذرة، وعقدت فيما بينهما صفقة مقايضة: تكنولوجيا اسرائيلية مقابل يورانيوم من جنوب افريقيا.

كذلك قرّر النظام العنصري في جنوب افريقيا، المطوّق بقوى معادية والخائف على مصيره، مثله مثل اسرائيل، سلوك سياسة الخيار النووي، بغية ردع اعدائه، وأملاً في ضمان بقائه. واذا كانت اسرائيل استطاعت الامساك بناصية التكنولوجيا النووية، بما حشد في اسرائيل من عقول وخبرات صهيونية من مختلف بقاع الارض، الاّ انه بقي معتمداً على ما يحصل عليه من الخارج من مادة اليورانيوم. في المقابل، تمتلك جنوب افريقيا كميات ضخمة من اليورانيوم، الذي تنتج منه سنوياً حوالى ستة آلاف طن، أي انها تحتل المرتبة الثالثة، بعد الولايات المتحدة الاميركية واستراليا، في وفرة اليورانيوم في مناجمها. ولكن جنوب افريقيا تعتمد كلياً على المساعدات الخارجية في ما يتعلق بالتكنولوجيا. وهكذا، بات الحليفان يكمل احدهما الآخر: تكنولوجيا اسرائيل مقابل يورانيوم جنوب افريقيا.

كان برنامج تطوير الذرة الذي وضعته حكومة جنوب افريقيا يعتمد على مقايضة مادة اليورانيوم المتوفّر لديها مقابل ما تحتاجه من التكنولوجيا الغربية (بريطانيا، وفرنسا، والمانيا الاتحادية). لكن هذه الدول اضطرت الى قطع هذه العلاقة السرية في اوائل الستينات، بسبب الضغوط التي مارسها الرأي العام العالمي وادانته لسياسة جنوب افريقيا العنصرية. في العام ١٩٦٢، عقدت اتفاقية سرية